



تقييم النوع الاجتماعي في الأردن

المشاركة في الحياة الاقتصادية القدرة على التغيير.... الوصول إلى العدالة

ملخص تقرير البنك الدولي

إدارة الدراسات

أيلول 2013

1. مقدمة

خلال الثلاثة عقود الماضية خطى الأردن خطوات هامة في الاستثمار بموارده البشرية، حيث تم إتفاق أكثر من (10%) من الناتج المحلي الإجمالي على الصحة والتعليم. وقد استفادت النساء والفتيات مثل نظرائهم من الرجال من هذه السياسات والتي عملت على تحسين نوعية حياتهم؛ حيث ارتفع معدل التحاق الفتيات بالمدارس بغض النظر عن مستوى دخل أسرهم، وتحسن المؤشرات الصحية المتعلقة بالأطفال مثل ارتفاع معدلات التطعيم وانخفاض معدلات وفيات الرضع، وكذلك انخفضت معدلات الخصوبة مما أثر بشكل إيجابي على صحة المرأة.

بالرغم مما ذكر أعلاه، نجد أن عدم المساواة بين الجنسين ما تزال مستمرة، فعلى الرغم من التطورات الإيجابية في مؤشرات التنمية البشرية واستقرار النمو الاقتصادي، إلا أن المرأة ما تزال في الصنوف الخلفية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حيث يبقى معدل مشاركة المرأة في سوق العمل متذبذباً، وكذلك تمثيلها في المؤسسات السياسية والمدنية. وفيما يتعلق بالوصول إلى العدالة، فهو مفهوم واسع ويشير إلى القدرة على فرض الحقوق وتسويه المنازعات بطريقة عادلة وفعالة. وسيتم في هذا التقرير تقييم الوصول إلى العدالة بناءً على قدرة المرأة على تحدي العقبات التي تعرّض مشاركتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من خلال جملة الحقوق المنوحة لها، وخاصة النساء الفقيرات.

يحاول هذا التقرير التقييمي سد الثغرات في معرفة طبيعة ومصادر عدم المساواة بين الجنسين في الأردن، حيث من المتوقع أن تساهم التحليلات المقترحة في عملية دعم إدماج قضايا المساواة بين الجنسين ووضع السياسات التدخلية في سبيل تحسين إدماج النوع الاجتماعي.

2. هدف التقرير

يهدف هذا التقرير الذي أعده البنك الدولي إلى تقييم النوع الاجتماعي في الأردن من خلال تقييم الاختلالات الجندرية في مجال المشاركة الاقتصادية في سوق العمل، وفاعلية المرأة على إحداث التغيير (Agency)، ووصولها إلى العدالة، بالإضافة إلى وضع إطار للسياسات أو للتدخلات من قبل الحكومة الأردنية لمعالجة هذه الإختلالات.

3. النوع الاجتماعي في الأردن

جاء آخر تقرير للبنك الدولي لتقييم النوع الاجتماعي في الأردن في عام 2005 تحت عنوان: "النقدم الاقتصادي للمرأة في الأردن: تقييم قطري لنوع الاجتماعي"، حيث تناول عدداً من القضايا؛ النقدم الاقتصادي للمرأة، القضايا

الجندرية في التنمية البشرية والاجتماعية، والأطر القانونية والسياسية وال المؤسسية بهدف النهوض الاقتصادي في المرأة ومشاركتها السياسية. وجاءت أهم نتائج التقرير كما يلي:

- **التنمية الاجتماعية والبشرية:** هناك تكافؤ بين الجنسين بحوالي (90%) في مجال محو الأمية، حيث يعتبر الأردن من بين أعلى خمسة دول من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA). وبين عامي 1980-2002، ارتفع معدل المعرفة بالقراءة والكتابة للإناث البالغات من (55%) إلى (86%)، وارتفع معدل توقع الحياة للإناث من (66%) عاماً إلى (73.6%) عاماً مقارنة بـ (63%) عاماً إلى (70%) عاماً للذكور. ومع ذلك، ما يزال النظام التعليمي يشير إلى الأدوار النمطية بين الجنسين ويوجه الإناث نحو المهن الذي ينظر إليها أنها مناسبة ومقبولة لها. أما العادات الاجتماعية فما تزال تحدّ من دور المرأة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وكذلك القوانين تحدّ من إمكانية الحصول وبشكل عادل على بعض الأصول الاقتصادية كالرواتب التقاعدية ومنافع الضمان الاجتماعي.
- **المشاركة الاقتصادية:** يعتبر ترتيب الأردن في المشاركة الاقتصادية للمرأة أقل من ترتيبها في الدول ذات الدخل دون المتوسط الأخرى على الرغم من التقدم في مؤشرات الصحة والتعليم للمرأة. وبقيت مساهمة المرأة في سوق العمل متدايرة حيث تقدر ما بين (12%-26%) وتقل بشكل أكبر بين النساء المتزوجات، حيث يُعزى ذلك إلى ارتفاع معدلات الخصوبة، التمييز في الأجور وغير ذلك بين الجنسين، العمالة غير المصّرّح بها، البطالة وخاصة بين المستويات التعليمية العالية، انتشار العزل المهني، والمشاركة المحدودة في القطاع الخاص.
- **الأطر القانونية للنهوض الاقتصادي والمشاركة السياسية:** قيدت القوانين والتي تعكس في أحكامها العادات الاجتماعية دور المرأة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ويتساوى معدل المشاركة السياسية للنساء في البرلمان في الأردن مع معدلاتها في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلا أنها أقل من معدلاتها في الدول ذات الدخل الأقل من المتوسط. ومن جانب آخر، ما يزال صوت المرأة وتمثيلها في عملية صنع القرار متدايرة على الرغم من ارتفاع مشاركتها. أما قانون العمل فقد قيد عمل المرأة في مهن معينة وفي أوقات زمنية. وقد كان المنهج الإستراتيجي لمعالجة الفجوات الجندريّة غير مناسب لضمان إدماج هذه القضايا في عمليات وضع السياسات وتحقيقها وتنفيذها.

ومنذ التقرير التقييمي للنوع الاجتماعي الأخير في عام 2005 تبني الأردن عدداً من الإصلاحات؛ فقد واصلت الحكومة الأردنية تشجيعها على زيادة نسبة مساهمة المرأة في سوق العمل، وقامت بالتخطيط للبدء في تنفيذ متطلبات رعاية الأطفال لزيادة عاملة المرأة في القطاع الخاص. كما وأن التعديلات الأخيرة على قانون الانتخاب وقانون الأحوال الشخصية بالإضافة إلى قانون الضمان الاجتماعي قد يساعد على معالجة الاختلالات الجندريّة، حيث يذكر في هذا المجال أن عدد النساء في مجلس النواب قد ارتفع إلى ثمانية عشر نائبة وذلك مع فوز ثلاثة نساء خارج الحصص المقررة وفقاً للكوتا، كما وتم تطوير إطار قانوني ومؤسسي يهدف إلى معالجة أفضل للعنف المنزلي. واعتمدت الحكومة الأردنية مؤخراً

الإستراتيجية الوطنية للمرأة للأعوام (2013-2017) والتي تمت صياغتها من قبل اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، حيث تحتوي هذه الإستراتيجية على أنشطة متعلقة بمشاركة المرأة اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً، بالإضافة إلى ضمان الحقوق الأساسية لها وعدم التمييز.

وعلى الرغم من هذه الإصلاحات، إلا أن الشعور العام في الأردن هو أن تقدم المرأة في مشاركتها الاقتصادية وفي المجالات الاقتصادية الأخرى بالإضافة إلى فاعليتها وقدرتها على اتخاذ القرارات وتبني الخيارات (Agency) ووصولها إلى العدالة ما تزال بعيدة عن الركب مقارنة بالإنجازات التي تم تنفيذها؛ فعلى سبيل المثال ما تزال مشاركة المرأة في سوق العمل منخفضة خاصة في القطاع الخاص نظراً لبعض العوائق الاقتصادية والقانونية إضافة إلى الأدوار الجندرية، حيث تعمل هذه العوائق على إبطاء عملية زيادة المساواة بين الجنسين فيما يتعلق بالفاعلية والوصول إلى العدالة.

وفي هذا التقرير التقييمي سيتم التركيز على ثلاثة مواضيع: مشاركة المرأة الاقتصادية، الفاعلية والقدرة على اتخاذ القرار وتبني الخيار (Agency) والوصول إلى العدالة، وسيتم التطرق لهذه المواضيع وفقاً لما يلي:

الحالة الأردنية	الموضوع
<ul style="list-style-type: none"> • تحويل الفجوة في إنجازات التنمية البشرية إلى معدلات أعلى في المشاركة الاقتصادية. • استمرار التأخير في زيادة مشاركة المرأة في قوة العمل. • العوامل الاقتصادية التي تؤثر على مشاركة المرأة في قوة العمل. • المعوقات القانونية والأدوار الجندرية بهدف إيجاد توازن في المشاركة الاقتصادية. • تشجيع مشاركة المرأة في الاقتصاد المعرفي. • انخفاض مشاركة المرأة في القطاع الخاص مقابل ارتفاعها في القطاع العام. • عدم المساواة في الوصول إلى فرص للقيام بالمشروعات. • التداعيات المستمرة للنهوض الاقتصادي المحدودة للمرأة. 	المشاركة الاقتصادية
<ul style="list-style-type: none"> • تحويل الفجوة في إنجازات التنمية البشرية إلى معدلات أعلى في الحياة الاجتماعية والسياسية. • مساهمة الأدوار الجندرية في وضع القيود على الفاعلية والقدرة على اتخاذ القرارات وتبني الخيارات. • التقاضيات القانونية بخصوص المساواة. • التطورات والإصلاحات الحديثة (قانون الأحوال الشخصية)، واستمرارية القيود في الحياة الأسرية (الوصاية والزواج والطلاق والحضانة) والحريات الشخصية (حرية الحصول على الوثائق الشخصية والعمل خارج المنزل والسفر) • محدودية السيطرة على الأصول الاقتصادية (الرواتب، الحسابات البنكية، الأراضي، الميراث، المهر، والنفقة/إعالة الطفل) على الرغم من عدم وجود قيود رسمية. • محدودية مشاركة المرأة في الحياة العامة والحياة السياسية. 	القدرة على اتخاذ الخيارات والعدالة
<ul style="list-style-type: none"> • أوجه التقلبات في استخدام وسائل تسوية المنازعات. • سوء توجيه وتقييم الخدمات في القطاع العام وأثره على المرأة. • وجود فجوات في البيانات بشكل كبير ونقص في صناعة السياسات. • التطورات القانونية والمؤسسية لمواجهة العنف ضد النساء والفتيات. • العوائق التي تواجه الفقراء وخاصة النساء الفقيرات. 	تحسين عملية الوصول إلى العدالة

- هشاشة وضع الأسر التي ترأسها النساء، والعاملات في المنازل واللاجئات.
- المحاولات الحديثة التي جرت في سبيل تحسين خدمات العدالة للإرتقاء بخدمة المرأة.

أولاً: مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية

إن التفاوت الكبير وال دائم بين الجنسين على مستوى خصائص الأسرة هي حقيقة من حقائق الحياة في العديد من دول العالم، إلا أن هذا التفاوت في كثير من الأحيان يكون عميقاً مما يؤثر على قدرته على الاستجابة للسياسات التدخلية. وحتى الآن فإن الأردن كما هو الحال في معظم دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يسير نحو تحقيق نتائج ملحوظة فيما يتعلق بالعدالة في الصحة والتعليم على مستوى الأسرة. فمنذ بداية الثمانينيات ومع وجود ذلك الاختلال الكبير استطاع الأردن خلال الثلاثة عقود الماضية إغلاق الفجوة بين الجنسين في مجال الالتحاق بالمدارس في المرحلة الإبتدائية والثانوية؛ وعلى مستوى التعليم العالي كان الالتحاق الفتيات أعلى منه للأولاد. ومثل هذا التقدم في أداء التنمية البشرية سيساهم في تحفيز المشاركة الاقتصادية وتوليد الدخل.

لكن هذه المكاسب في التنمية البشرية لم يقابلها زيادة في مشاركة المرأة اقتصادياً، حيث لا يزال انخفاض مشاركة المرأة في قوة العمل أحد أهم سمات سوق العمل الأردني. وحتى في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تعتبر معدلات مشاركة المرأة في قوة العمل من أدنى المعدلات في العالم، فإن معدل مشاركة المرأة في الأردن يقع في النصف السفلي منه أي أقل من معدل المتوسط الإقليمي (25%)، حيث كان معدل مشاركة المرأة في قوة العمل في الأردن عام 2010 حوالي ربع معدل مشاركة الذكور (23% تقريباً مقابل 47%).

وفيما يتعلق بأسباب انخفاض مشاركة المرأة في سوق العمل الأردني، هناك عدد من التفسيرات المحتملة والمتنوعة منها؛ الأدوار الجندرية، الإطار القانوني وهيكل الاقتصاد. وكل عامل من هذه العوامل يؤثر على الحواجز والتفضيلات والفرص وقدرات النساء في المشاركة في الحياة الاقتصادية. وقد كان القطاع العام ولفتره طويلة هو المصدر الرئيسي للعملة في الأردن (تشكل نسبته حوالي ثلث العمالة)، وحتى أكثر من ذلك بالنسبة للمرأة. ومع ذلك، وبالنظر إلى الضغوطات المالية فإن خيار التوسع في القطاع العام يعتبر محدوداً للغاية. وفي الوقت نفسه، كان خلق فرص العمل في القطاع الخاص صغيراً جداً لاستيعاب ذلك العدد الهائل من الشباب الباحثين عن العمل خاصة الإناث منهم. وقد ترتب على ذلك ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب من الإناث اللاتي تقل أعمارهن عن الثلاثين. أما الأسباب الكامنة وراء ذلك فيعود إلى مواجهة المرأة للعديد من القيود المتعلقة بالتنقل والاختيار، عدم مواهمة مهارات النساء مع ما هو مطلوب في القطاع الخاص، والتصورات الخاطئة من قبل أصحاب العمل فيما يتعلق بإنتاجية المرأة.

ثانياً: فعالية وقدرة النساء على اتخاذ القرارات وتبني الخيارات (Agency)

وفقاً لتقرير التنمية لعام 2012، تُعرف (Agency) بأنها قدرة الفرد أو الجماعة على اتخاذ قرارات وتبني خيارات فعالة وتحويل تلك القرارات والخيارات إلى نتائج مرجوة. وفي هذا التقرير التقييمي للأردن سيتم التطرق إلى القدرة على اتخاذ القرارات وتبني الخيارات ضمن الفئات التالية:

- **السيطرة على الأصول الاقتصادية** - ويتم قياسها من خلال القدرة على التملك واستخدام والتخلص من الأصول الاقتصادية.
- **الحياة الأسرية والشخصية**- دور المرأة في الأسرة.
- **صوت المرأة في المجتمع وفي صنع السياسات**- المشاركة والتتمثل في الحياة السياسية ومدى الارتباط بالأعمال الجماعية وفي الجمعيات.

وسيتم الإشارة بالعوامل وال المجالات التالية عند تقييم الوضع الحالي لقدرة النساء على اتخاذ الخيارات، وهي:

السياق القطري	العوامل ذات العلاقة	الفئات المتعلقة بالقدرة على اتخاذ الخيارات
إن قدرة المرأة على اتخاذ الخيارات محدودة جزئياً بالأطر التشريعية والقانونية، كما وأنها تقلصت بسبب الممارسات الاجتماعية مما أدى إلى وجود اختلالات جندرية كبيرة وبالتالي سيطرة الرجل على هذه الأصول	الدخل من العمل، الأرض، الميراث، المهر، الراتب التقاعدي، الضمان الاجتماعي، النفقة، العلاوات العائلية، تمويل الأسر المعيشية	السيطرة على الأصول الاقتصادية
إن قدرة المرأة على اتخاذ الخيارات محدودة نسبياً بالأطر التشريعية والقانونية، كما وأنها تقلصت بسبب الممارسات الاجتماعية مما أدى إلى وجود اختلالات جندرية ملحوظة في قدرة المرأة والرجل على اتخاذ القرارات	دور المرأة كزوجة، زواج القاصرات، أسباب الطلاق، حقوق الوصاية على الأطفال، حقوق الأرامل، العنف ضد النساء، المواطنة، سهولة التنقل، العمل خارج المنزل، الحصول على وثائق السفر، السفر مع الأطفال.	الحياة الأسرية والشخصية
إن قدرة المرأة على اتخاذ الخيارات هي محدودة أقل بالأطر التشريعية والقانونية، كما وأنها تقلصت بسبب الممارسات الاجتماعية مما أدى إلى محدودية مشاركة المرأة مقارنة بالرجل	الكوتا النسائية، التمثل في مجالس الإدارات، أصحاب المشاريع	صوت المرأة في المجتمع وفي صنع السياسات

إن قدرة المرأة على اتخاذ القرارات وتبني الخيارات في الأردن تتقيّد بالأحكام التشريعية والقانونية وبالمارسات الاجتماعية المقبولة في المجتمع والتي تحد من قدرتها على اتخاذ الخيارات وممارسة حقوقها، فالإطار القانوني في الواقع الأمر متناقض إلى حد ما من حيث المساواة بين الرجل والمرأة؛ حيث ينص الدستور الأردني على المساواة بين

الموطنين الأردنيين ويحظر تحديداً التمييز على أساس العرق أو اللغة أو الدين ولكن ليس على أساس نوع الجنس. وفي الوقت نفسه يسمح بوجود لوائح خاصة تغطي عمل المرأة والتي تُقيّد حالياً نوع العمل الذي يمكن للمرأة أن تؤديه والدوام خلال ساعات الليل. ومن التشريعات واللوائح التي تؤثر على القدرة على اتخاذ القرارات وتبني الخيارات: قانون الأحوال الشخصية (إجراءات الطلاق، تقسيم الميراث والوصاية)، نظام الخدمة المدنية (أحكام العلاوات العائلية، التقاعد المبكر للمرأة)، قانون التقاعد (السن القانوني لاستحقاق الرواتب التقاعدية، توريث الرواتب التقاعدية)، قانون الجنسية (عدم قدرة المرأة على منح الجنسية لزوجها وأطفالها)، وقانون العقوبات (الاعتراف بجرائم الشرف باعتبارها عاملًا مخففًا لعقوبة جريمة قتل الإناث من أفراد الأسرة).

إن الضغوطات الاجتماعية الناشئة عن العادات والتقاليد الاجتماعية تفرض المزيد من القيود على قدرة المرأة على اتخاذ الخيارات - حتى لو كانت التشريعات والقوانين لا تفرضها - وذلك من خلال وضع محددات على أنواع الخيارات التي تعتبر غير مقبولة مجتمعاً للمرأة القيام بها. وفي الممارسة العملية، يلاحظ أن القوانين والتشريعات والممارسات الاجتماعية عادة ما تعمل على تقليص قدرة المرأة على اتخاذ الخيارات، ومن الأمثلة على ذلك الحصول على الأرضي، فوفقاً للإحصائيات الرسمية فإن (8%) فقط من الأراضي الخاصة في الأردن مسجلة لنساء، على الرغم من عدم وجود قيود رسمية على الملكية وعلى نظام تسجيل الأرضي في الأردن الذي يعتبر من أكثر الأنظمة حداة وكفاءة في المنطقة. ومن الأمثلة الأخرى؛ قيام الزوج بأخذ مهر الزوجة خلال فترة الزواج بحيث لا يبق لها أي شيء في حال الطلاق، وكذلك فرض الزوج على الزوجة القيام بأخذ قروض سكنية بإسمها لبناء منزل على أرض مملوكة باسم الزوج. كما وأن الممارسات الاجتماعية تجاه النساء قد تقيّد من قدرتهن على الفوز بالانتخابات، وكذلك تجبرهن على عدم الإبلاغ عن العنف المنزلي الممارس ضدهن.

وقد بذلت الحكومة الأردنية محاولات لمعالجة الأحكام التشريعية والتنظيمية التي تحد من فرصة النساء في قدرتهن على اتخاذ القرارات وتبني الخيارات، فعلى سبيل المثال قامت الحكومة بإصلاحات على قانون الانتخاب (زيادة نسبة الكوتا النسائية)، وقانون الضمان الاجتماعي (تحسين الحصول على الرواتب التقاعدية)، وتم إدخال تعديلات هامة على قانون الأحوال الشخصية في عام 2010 كقانون مؤقت، حيث شملت هذه الإصلاحات التوسيع في آليات الطلاق (الخلع)، وإدخال إجراءات جديدة لحماية حقوق المرأة في الميراث ووضع إجراءات مبسطة لحصول النساء على النفقة وإعالة الأطفال. كما واتخذت السلطات أيضاً خطوات عملية في تقدير القوانين واللوائح بطرق أكثر دعماً لزيادة قدرة النساء على اتخاذ الخيارات، بما في ذلك قدرة المتزوجات على الاستمرار في العمل والسفر مع أولادهن القصر.

ثالثاً: الوصول إلى العدالة

لا يوجد تعريف محدد متفق عليه لمصطلح "الوصول إلى العدالة"، إلا أنه على النطاق الواسع يشير إلى قدرة الأفراد على ممارسة حقوقهم بشكل فعال وتحقيق الإنصاف عند تقديم الشكوى. ويتضمن مفهوم الوصول إلى العدالة؛ وضع إطار قانوني ملائم للحقوق وإجراءات تنفيذها؛ الوعي العام بالحقوق والوسائل الازمة لتنفيذها؛ وتقديم الخدمات ذات العلاقة بفعالية من قبل مؤسسات قطاع العدالة. وترتبط قضية الوصول إلى العدالة بمفهوم القدرة على اتخاذ القرارات (Agency)، حيث أن هذه القدرة تساهم في تحديد القيد القانونية والاجتماعية للحقوق والممارسات، في حين أن مفهوم الوصول إلى العدالة تغطي الوسائل والآليات التي تساعد الأفراد على ممارسة حقوقهم. وحتى الآن لم يتم إجراء أي تقييم شامل للوصول إلى العدالة في الأردن.

إن أحد المعوقات الرئيسية التي تحول دون تقييم البعد الجندرى في الوصول إلى العدالة هو النقص الكبير في البيانات المتوفرة، فعلى الرغم من وجود قاعدة بيانات آلية في وزارة العدل تغطي كافة قضايا الجرائم المدنية والجنائية، إلا أن هذه الإحصائيات لا تأخذ بعين الاعتبار التصنيف حسب الجنس. كما وأن المحاكم الشرعية والكنسية التي تُعني بقضايا الأحوال الشخصية لم تدرج في برنامج أقمنة المحكمة مما أدى إلى محدودية البيانات التي يمكن استخراجها. ومن جهة أخرى، بدأت دائرة حماية الأسرة التابعة لوزارة الداخلية بتوثيق الإحصائيات المتعلقة بالعنف ضد المرأة، وكذلك ديوان المظالم بالنسبة إلى الشكاوى الواردة إليه حسب الجنس. وعلى الرغم من تلك الجهود إلا أن هذه البيانات المتوفرة والمصنفة حسب الجنس لا يتم استخدامها بشكل روتيني لتطوير السياسات والإصلاحات، مما يتربّط على ذلك سوء استهداف الفئات للخدمات المقدمة.

إن المرأة في الأردن لا تواجه أية عوائق تشريعية أو تنظيمية في الحصول على الخدمات من المحاكم أو الهيئات الأخرى ذات العلاقة لتسوية المنازعات، إلا أن الأدلة تشير إلى أن المرأة تواجه ضغوطاً اجتماعية لتجنب السعي للمنازعات لا سيما فيما يتعلق بقضايا الأحوال الشخصية والعنف الأسري أو الجنسي. كما وأن الضغوط الاجتماعية تعمل على توجيه المرأة نحو هذه المؤسسات الرسمية بدلاً من توجيهها نحو الخدمات التي تقدمها منظمات المجتمع المدني أو الوساطة غير الرسمية من خلال الأسرة.

ووفقاً لمركز العدل للمساعدة القانونية - وهي إحدى منظمات المجتمع المدني وأكبر مزود لخدمات المساعدة القانونية في الأردن، فإن أكثر من 70% من الطلبات المقدمة للمساعدة هي من النساء. ومن جهة أخرى، قامت دائرة الإحصاءات العامة في عام 2012 بإجراء مسح لحوالي ألف أسرة في جميع محافظات المملكة فيما يتعلق بالخدمات التي يقدمها قطاع العدالة مراعية التصنيف حسب الجنس. وأظهرت نتائج الدراسة أن الرجل بشكل عام والأسر التي يرأسها الرجال هم أكثر فئة تعرضت للمنازعات القانونية؛ ففي آخر خمس سنوات بلغت نسبة الرجال الذين تعرضوا

لمناز عات قانونية (75%) مقابل (25%) للنساء. أما بالنسبة للأسر التي أبلغت عن وجود مناز عات، فبلغت نسبة الأسر التي يرأسها الرجال (92%) مقابل (8%) للنساء.

والجدول التالي يوضح التحسيينات في خدمات الأحوال الشخصية في الأردن.

صندوق تسليم النفقة	
يتم تقييم دفعات مباشرة النساء عند عدم قدرة الأزواج على الدفع، وهذا الإجراء يساعد على منع الرجال من استغلال عدم دفعهم للنفقة كذلة للمساومة.	إنشاء صندوق تسليم النفقة بحيث يتم دفع نفقة النساء مباشرة لهن من المحكمة.
النفقة المعجلة ونفقات إعالة الطفل	
تم تطوير هذا الإجراء لمعالجة إجراءات الطلاق التي تستغرق سنوات لحين انتهاءها والتي كانت خاللها النساء غير قادرات على قبض مبلغ النفقة الواجبة لهن، وهذا يؤثر بشكل سلبي على النساء الفقيرات.	يمكن طلب النفقة في وقت رفع دعوى الطلاق بدلاً من انتظار انتهاء إجراءات الطلاق.
تم تطويرها لمعالجة الواقع أن إجراءات الطلاق يمكن أن تستغرق سنوات لحين انتهاءها. ويجب الوفاء بشرطين هما: 1. توفير ضمانة لإعادة مبالغ النفقة إذا لم تقرر المحكمة لاحقاً للنفقة. 2. إيجاد شاهد يفيد بأن مقدم الطلب قادر على إعادة دفع النفقة إذا لزم الأمر. ويمكن لإجراءات مماثلة أن تسمح بنفقة حضانة الأطفال.	يمكن دفع النفقة على الفور عند الطلب بدلاً من انتظار قرار المحكمة منح النفقة "النفقة المعجلة".
الوصول إلى الميراث	
تم وضع هذه التدابير موضع التنفيذ لمواجهة الضغوطات الاجتماعية على النساء في التخلص من الميراث لصالح أقاربهن من الذكور والذي له الآثار السلبية خصوصاً على النساء الفقيرات خاصة وأن الميراث يعتبر أحد الوسائل الرئيسية لنقل الثروة.	تم إعادة النظر بعملية التخارج بحيث يتم تأجيل التخارج والتنازل من الميراث من قبل الأنثى حتى مرور 3 أشهر على وفاة المورث. ويتم نقل الحق في ملكية الأرضي من خلال دائرة الأراضي والمساحة فقط بعد تسجيل هذه الحقوق (الأنصبة) باسم الأنثى الوريثة وذلك لتوسيعها بحقوقها الفعلية قبل التنازل عنها.